البنوك الإسلامية تشخيص الواقع وتحديات المستقبل

أ. غالم عبد الله
جامعة بسكرة
أ. آيات الله مولحسان
جامعة باتنة

المقدمة:

أصبح للقطاع المصرفي الإسلامي كيان مستقل وشخصية متميزة، مما أهله لاحتلال مكانة متقدمة على صعيد العمل الاقتصادي العالمي. على الرغم من حداثة هذه التجربة المصرفية إذا ما قورنت بالعمل المصرفي التقليدي. وتحقق المصارف الإسلامية نموا مستمرا في حجم أعمالها، وتمتلك المجالات والأنشطة الخاصة بها التي استطاعت من خلالها أن تستقطب قنات وشرائح جديدة، ما جعل البعض يرشحها كأحد المداخل إلى سوق الخدمات المالية العالمية، وهو الدور الذي يتطلب منها التعاون في ما بين بعضها البعض ومع المصارف التقليدية، لتدعيم التواجد على الساحة المالية وتقديم الخدمات المنافسة[1]. علاوة على أن قيامها بهذا الدور لن يكون قبل تجاوزها للتحديات التي تواجهها

وعليه سوف نحاول حصر التطورات التي حدثت في مجال العمل المصرفي الإسلامي خلال العقود الماضية وتحديد التحديات التي تواجه هذا العمل لكي يظل يتمتع بجدواه ويواجه المنافسة المتزايدة ، ويتطور ويزدهر

و عليه فقد تناولنا في هذه الورقة ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: ماهية البنوك الإسلامية
- المحور الثاني: الحركة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي.
- المحور الثالث: العولمة و تأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي.

أولا – مفهوم البنك الإسلامي

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في

تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية[2]. كما يعرف أيضا البنك الإسلامي بأنه مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها وتنموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[3]

البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.[4]

ثانيا : خصائص البنك الإسلامي :

للبنك الإسلامي عدة خصائص تميزه عن غيره من البنوك الأخرى وأهمها مايلي:

1 – استبعاد الفوائد الربوية :

إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها ، إن أساس خاصة المصرف الإسلامي في إسقاط الفوائد الربوية من معاملاته أن الإسلام قد حرم الربا بل إن الله لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن كله إلا على آكل الربا ومنها أخذ المصرف الإسلامي الصفة العقائدية.

2 – الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يتضح نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي ولما كان للبنك الإسلامي الصفة التنموية والصفة الاستثمارية فإنه يوجه نشاطه إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فيتحقق بذلك النفع العام للمجتمع و لمساهميه ولأصحاب الودائع به. إن اعتماد البنك الإسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح والخسارة تجعل نشاطه مميز كل التميز عن النظام الربوي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي ستوظف فيها الأموال إن كانت نافعة للإنسان أم ضارة، في حين تخضع لقواعد الحلال والحرام في الإسلام والتي ستهدف حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه

العليا. فينشط عملية التنمية بالمجتمع وهو يحاول توظيف كل موارده لتحقيق هذه الغاية وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع.[5]

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز البنك الإسلامي بالصفة الاجتماعية. وإن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية مالية اجتماعية يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة القوية بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

ويبرز دور المصرف الإسلامي في التنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع إخراجه للزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية أي للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع لا لسد حاجياتها العاجلة بل لإغناء أنفسها بأنفسها بحيث يكون لديها مصدر دخل ثابت يغنيها عن طلب المساعدة من غيرها كما يعطي من كان أهلا للاحتراف أو الاتجار من الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته بحيث يعود عليه من وراء ذلك دخل يكفيه هو وعائلته. وفي إطار سياسته التنموية والاستثمارية يقوم البنك بإنشاء بعض المشاريع والمؤسسات الاقتصادية بهدف توفير مناصب جديدة للشغل وتحقيق رفاهية المجتمع إلى جانب تحقيق الربح[6]

ثالثا: أهداف البنك الإسلامي:

يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق ما يلي:

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.
- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا والاستغلال.

رابعا: أنواع البنوك الإسلامية.

1- البنوك الإسلامية من منظور بيئي

وتنقسم إلى:

أ - مصارف إسلامية خاضعة للقوانين التقليدية المصرفية ومنها المصرف الإسلامي في الدانمارك وشركة البركة الدولية المحدودة في بريطانيا وتعمل مثل هذه المصارف الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المحلية والتعليمات الصادرة عن السلطات الرسمية.

ب- فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية الربوية: وقد نشرت هذه الظاهرة كثيرا في الدول الإسلامية وهي ظاهرة طيبة تدل على زيادة الطلب على التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ج-المصارف الإسلامية العاملة في بيئة مصرفية مختلفة: هناك عدة مصارف تعمل في بيئة مصرفية فيها خليط من المصارف التقليدية الربوية والمصارف الإسلامية ومنها:

- بنك ناصر الاجتماعي في مصر - بنك البركة في الجزائر - بنك دبي الإسلامي - بنك فيصل

د- المصارف الإسلامية العاملة في بيئة إسلامية غير مختلطة: وتنتشر هذه المصارف في البيئة التي يحرم فيها ممارسة النشاط المصرفي الربوي ومنها:المصارف الباكستانية والإيرانية والسودانية.

2- البنوك الإسلامية من منظور وظيفي :

بالرغم من أن المصارف الإسلامية لها وظائف متعددة إلا أن بعضها يغلب عليه طابع مميز يمكن تصنيفها وفقا له:

أ- بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى كبنك ناصر الاجتماعي.

ب- بنوك تنموية دولية بالدرجة الأولى كالبنك الإسلامي للتنمية.

ج- بنوك تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى كبيت التمويل الكويتي.

د-بنوك إسلامية متعددة الأغراض (خدمات، تجارة، عقارات، زراعة، تمويل،..

3 - أنماط البنوك الإسلامية من حيث الملكية

تنقسم المصارف من حيث ملكيتها إلى:

أ –مصارف إسلامية مملوكة للدولة بالكامل.

ب–مصارف إسلامية حكومية لأكثر من دولة إسلامية.

ج مصارف إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد.

كما يمكن تقسيمها إلى: بنوك إسلامية مركزية، وبنوك إسلامية تجارية، وبنوك إسلامية متخصصة.

خامسا: البعد التاريخي لتطور البنوك الإسلامية:

1– الأعمال البنكية أيام الحضارة الإسلامية

من الخطأ إهمال دراسة الأعمال المصرفية من خلال مؤلفات الباحثين في الحضارة الإسلامية، مسلمين كانوا أم غير مسلمين، والاقتصار على مؤلفات الغربيين الذين يغفلون – جاهلين أو متجاهلين – كل أنواع الأعمال المصرفية التي عرفها الناس خارج نطاق الحضارة الغربية فإذا عادوا إلى ما قبل عصر النهضة الأوروبية، رجعوا إلى ما قبل الميلاد إلى حضارات السومايين والإغريق و البابليين ... أما بلاد المسلمين، التي قامت فيها حضارة أضاءت الدنيا في وقت كان فيه العالم في ظلومات متراكمة بعضها فوق بعض.

و أما شريعة الإسلام باعتبارها منهج إلهي حكم الحياة البشرية بمختلف جوانبها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والدينية، بمئات السنين في هذه البلاد، فلم يوليها هؤلاء القوم اعتبارا، في حين عرف العرب قبل الإسلام نظم الرهون الذي بواسطته يكفل الدائن دينه على تاجر مسافر لا يعرف من أخباره شيئا، في مجتمع يتغيب فيه التجار عن وطنهم كثيرا.

كما سادت عادة التسليف بفائدة واعتاد الناس في حالة عدم دفع الدين وفائدته منح المدين مهلة ومضاعفة المبلغ.

أما في الإسلام فقد تنوعت الأعمال المصرفية و اكتسبت أهمية كبيرة بعد الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية واستتباب الأمن وازدهار التجارة ودخول ما كان مخزونا من ذهب في القصور الساسية والكنائس البيزنطية في الدورة الاقتصادية، ومن هنا عرفت الأسواق منذ صدر الإسلام مهنة الصراف، وقد كان للصرافين دور تسليف التجار وتنشيط مبادلاتهم حتى أننا نجد أن التعامل التجاري في بعض الموانئ كالبصرة يتم عن طريق الصرافين دون الحاجة إلى التسديد المباشر في كل صفقة إضافة إلى وجود مراكز خاصة

بالصرافين في بعض الأحيان مثل دروب عون في بغداد وحلقة أصحاب العينية في البصرة[7]

فلا عجب أن يحدثنا الرحالة ناصر خسرو على سوق الصرافين بمدينة أصف هان وكان بها مائتا صراف. و في الغرب الإسلامي فإن الصيرفيين كانوا في كل سوق سواء في عصر المرابطين أو الصنهاجين أو الموحدين . أما في الأندلس فقد عرفت قرطبة في القرن الخامس هجري (الحادي عشر ميلادي) نظام الأسواق المتخصصة فكان كل نوع من أنواع التجارة ، أو حرفة من الحرف يحتل شارعا أو سوقا باسمه[8].

ومن أسواق قرطبة نجد سوق الصرف. كما شاع استعمال الأوراق التجارية (السفتجة، السند، الشيك) في شتى أنحاء العالم الإسلامي، فقد استعمل التجار السفاتج للدفع خارج نطاق أراضي الدولة الإسلامية، فقامت بدور الحوالات والصكوك للمسافرين كما استعملت داخل بلاد الإسلام. حيث يذكر عن أحد العلماء أنه سافر إلى الأندلس ومعه سفتجة وخمسة آلاف درهم ويحكي ناصر خسرو أنه لما خرج من أصوان بمصر أخذ خطابا من أحد أصدقائه كتب إلى وكيله في (عيذاب) بأن يعطي ناصرا كل ما يحتاج إليه من مال، ويأخذ منه مستندا ليضاف إليه حساب الصديق.

وكذلك أرسل الأخ شيد صاحب مصر إلى نائبه ببغداد سفاتج بثلاثين ألف دينار ليسلمها إلى الوزير ابن المقلة.[9]

وفي سوق البصرة العادة أن كل من معه مال يودعه عند الصراف ويأخذ منه رقاعا و بعد شراء ما يحتاج إليه، يحول ثمنه على الصراف ولا يعطون شيئا غير الرقاع، ما داموا بالمدينة وهذا أرقى ما توصلت إليه الأعمال المصرفية في الدولة الإسلامية.

وقد عرف التعامل بالشيك في منتصف القرن الرابع هجري ، فقد روي عن سيف الدولة الحمداني أنه زار بغداد وقصد الفرجة، فلم يعرفه أحد من الناس فمر على دور بني خاقان فخدموه دون أن يعرفوه وعند خروجه طلب الدواية وكتب لهم رقعة تركها لهم ثم انصرف فلما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة إلى أحد الصيارفة في بغداد بألف دينار ، فحملوا الرقعة إلى ذلك الصيرفي فأعطاهم الدنانير في الحال ولما سألوه عن الرجل قال ذلك سيف الدين الحمداني[10]

ومن الأعمال المصرفية التي عرفت في الحضارة الإسلامية عملية الإيداع فقد كان ابن الزبير أول مؤتمن بالمفهوم المصرفي الحديث من خلال انقلاب صفة الوديعة من أمانة إلى

قرض ذلك أن الرجل يأتي ابن الزبير بالمال ليستودعه إياه فيقول لا و لكن سلف إني أخشى عليه الضيعة فكان من نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما كان عليه من أموال مليوني و مائتي ألف درهم وهو مبلغ ضخم بمقياس القوة الشرائية للدرهم في ذلك العصر .

ومن الأعمال المصرفية أيضا و التي كثرت الإشارة إليها في تاريخ الحضارة الإسلامية ، عمليات التسليف (القرض) فقد كان أصحاب الأموال و الصيارفة يقرضون التجار ، فيكتب أولئك التجار لأرباب المال صكوكا بديونهم ، وكان يوقع على كل صك شاهدان فأكثر ثم تختم بالشمع أو بنوع من الطين يثبت على الصك ذاته [11].

وقد ذكر الخوارزمي في كتابه " مفتاح العلوم " أن الصك كان يسجل فيه أسماء المستحقين وعددهم وما يستحقونه من مال ويوقع من طرف الحاكم وهذا أشبه بالشيك الآن بل كثيرا ما ذكر الفردوسي لفظ " الشيك " .

نكتفي بهذه الصور المقتطفة من نشأة الأعمال المصرفية في ظل الحضارة الإسلامية تطورها ونموها بل إن المستشرق " ما سينيون " يرى أن أصل النظام المصرفي في أوروبا يرجع إلى المسلمين ، ثم هناك حقيقة تهدينا إلى هذه النماذج من الصور المنقولة وهي أن الأعمال المصرفية التي عرفتها الحضارة الإسلامية كانت أكثر تقدما مما عرفته المجتمعات الأخرى بعد ذلك الوقت بقرون عديدة في ظل نشأة وتطور المصارف المنظمة، بل من بعض الصور و الأشكال من الأعمال المصرفية التي يعتبرها الغربيون البداية الأولى للعمل المصرفي الحديث[12].

وليس هذا تحميلا للوقائع فوق ما تحتمل وإنما هو كشف عن بعض صور الأعمال المصرفية التي كان للعرب و المسلمين فضل السبق فيها ذلك أن الكشف عن الصور المصرفية التي أمكنها أن تتألف مع المفاهيم الإسلامية ، في ظل الحضارة الإسلامية يساعد في إثراء الدراسات المقارنة من ناحية و يؤكد قدرة الأعمال المصرفية على التكيف و التلون حسب الظروف و الأحوال من ناحية أخرى .

ولذلك قد نشأت الأعمال المصرفية في تطورها الحديث في الغرب مع ازدهار التجارة بين المدن وبداية النهضة الأوروبية وما صاحبها من ظهور المصارف الربوية وفي المشرق الإسلامي ومع استقلال دوله وشعوبه وانتشار الصحوة الشاملة بدأت الممارسة

العملية للمبادئ الاقتصادية في الإسلام تجسد في شكل الشركات الاستعمارية و المصارف الإسلامية وهذا ما نلمسه بوضوح عند تتبعنا لنشأة المصارف الإسلامية وحركة انتشارها.

2- تجربة شركات المعاملات الإسلامية

لقد جاهد الدعاة و العلماء المسلمين الاستعمار بكافة صوره وأساليبه، خاصة الغزو الفكري و الاستعمار الربوي وظهرت صيحات تنادي بضرورة إنقاذ اقتصاد الشعوب الإسلامية من الاستعمار الربوي ورفع الحرج عن المسلمين، ومن أهم الحركات الإسلامية التي ظهرت في هذا الخصوص حركة الإخوان المسلمين في مصر والتي عملت على تطهير المجتمع من الأفكار العلمانية التي تفصل الدين عن الحياة و من أهم الأفكار التي ركزت عليها دعوة حركة الإخوان المسلمين ما يلي:

- الإسلام نظام شامل لكل نواحي الحياة، دين ودولة سياسة وحكومة مصحف وسيف.
- الإسلام دين الوحدة بين الشرائع و الشعائر.
- الإسلام نظام يقيم شؤون الدولة على أساس من الدين ويتخذ منه سندا للدولة.
- يجب على قيصر أن يحكم بما أنزل رب قيصر ورب العالمين.

ولقد أوجدت هذه الحركة جيلا من العلماء وضع الخطوط العريضة لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي و المصارف الإسلامية، واهتم بتحويل هذا الفكر إلى واقع يلمسه الناس في حياتهم اليومية حتى يؤكدوا للناس جميعا أن الإسلام فكر وواقع وقول وعمل وحساب وثواب وعقاب وأن مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان لذلك ركز علماء الإسلام على التطبيق العملي.

قامت حركة الإخوان المسلمين بإنشاء العديد من الشركات الاقتصادية التي تدار حسب أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية بجانب المؤسسات الخدمية الأخرى كالعيادات و المدارس ... وقد قامت هذه الشركات على الأسس التالية:

1- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء.
2- الربح القليل وعدم الاستغلال و الاحتكار.
3- الحرص على التعامل مع المسلمين.
4- التركيز على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- إيتاء الزكاة(للمال).

ولقد بدأت هذه التجربة بواسطة القوانين الاشتراكية حين صودرت دون تعويض أصحابها.[13]

3 – تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر عام 1963 مرة ثانية وفي منتصف عام 1962 أخذت الفكرة طريقها للتطبيق العملي على يد أحد رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي، الدكتور أحمد النجار لتنتهي مبكرة في عام 1967 بعد أربع سنوات من الممارسة.

لقد تمت التجربة تحت اسم " بنوك الادخار المحلية " على أرض مصر بمحافظة الدقهلية بدلتا النيل و بمدينة " ميت غمر " ظهر أول مصرف إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين و العمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف بمبالغ صغيرة و بوسائل بسيطة تناسب وعيهم و ثقافتهم ويتحقق معها تجاوبهم[14].

ولقد نجحت التجربة في كسب ثقة المواطنين وفي تغطية الدوافع الادخارية لديهم وفي تهيأ لهم للمشاركة الإيجابية في تكوين رأس المال و إليكم البيان بالأرقام:

الجدول رقم 1 : تطور عدد المدخرين و المبالغ المدخرة من سنة 1963 حتى شهر فيفري 1967

السنة	عدد المدخرين	المبالغ المدخرة (الإيداعات بالنسبة)
1964/1963	17560	40944
1965 /1964	30404	191235
1966 /1965	151998	879570
1966/حتى فيفري 1967	251152	1828375

المصدر: د. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت، الطبعة 2، ص: 271

ومن بيانات الجدول نلاحظ أنه خلال أربعة سنوات من عمر التجربة تضاعف عدد المدخرين أربعة عشرة مرة مما يدل على فعالية الإستراتيجية المتبعة فقد تضاعف المبالغ المودعة بأزيد من أربعة و أربعين مرة وتوافقها مع البيئة التي تطبق فيها وقدرتها على تغطية الدوافع الادخارية لدى الفئات البسيطة من فلاحين و عمال وتجار وطلبة وموظفين وغيرهم.[15]

أما الفروع فقد بلغت تسعة وعشرون فرعا بين كبير و صغير، و بلغ عدد عملائها حوالي مليون من مختلف القطاعات و الفئات واستطاعت أن تغطي مصروفاتها الإدارية، وأن توزع على المستثمرين فيها أرباحا بدأت بـ7 % وأخذت بالتزايد بعد ذلك وهذا راجع إلى القيام بمشاريع زراعية وتجارية و حرفية ناجحة بمشاركة الأهالي الذين تجمع منهم الأموال في مناطق إقامتهم يضاف إلى ذلك أن هذه التجربة قد حققت مفخرة فقد وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة بها 100% رغم تواجدها في الريف في حين أن خسائر مؤسسات الائتمان الزراعي الناشئة عن عدم السداد تصل إلى النصف في معظم السنين.[16]

ورغم النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في انطلاقتها هذه إلا أن عمرها كان قصيرا جدا حيث لم تتجاوز الأربع سنوات كما أسلفنا.

وقد أرجع الدكتور أحمد النجار سبب خنق هذه التجربة إلى عدة عوامل أهمها العوامل السياسية حيث قال: " إن البعض عجز عن أن يستوعب العلاقة بين هذه البنوك من الناحية المصرفية و بين تصديها للمشاكل الاجتماعية، أما البعض الآخر و قد كان ممكنا في هذه الآونة فقد استطاع أن يدرك أن الإستراتيجية التي تسير عليها هذه التجربة تشكل خطرا على أفكارها و مخططاتها، ذلك أنهم يجدون السبيل دائما في مناطق الفراغ، وفي غفلة الإيديولوجيات الأصيلة و الصحيحة، ومن ثم فقد اجتمع البعض الأول والأخير وأطلقوا من واقع السلطة على هذه التجربة ريحهم العاصف الذي لفت عافية هذه التجربة الوليدة و نشرت الضباب من حولها ".[17]

وقد قام الدكتور رفيق المصري بدراسة تحليلية للتجربة و ارجع فشلها إلى سببين هما:

1- سبب سياسي يتمثل في الدعوة في الأفكار الاشتراكية.

2- وهو ما اعتبره التجربة من نقص حقوقي.

وفي كلا الحالتين يرى أن السبب الرئيسي لفشل التجربة هو نقصان الدراسات الجدية حول مشكلات الإدارية الفنية، و المشكلات الاقتصادية كمشكلة النقود والائتمان[18]

وعموما فإن هذه التجربة التي كانت على نطاق ضيق ستمثل بداية لنهج جديد للفكر الاقتصادي العالمي أو مرحلة لها أهميتها في تاريخ النظام المصرفي، ذلك أن هذه التجربة ستكون بداية الإسلام لما يشتمل عليه من قيم روحية و أخلاقية في الفكر الاقتصادي في العصر الحديث و بداية تطبيق مبادئه في المعاملات المصرفية، فقد كان من نتائج هذه التجربة أن أثارت فكرة إنشاء المصارف و بيوت التمويل الإسلامية على المستوى العالمي.

4- البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970- 1989) :

مع مطلع السبعينيات عرف العالم نهضة جديدة في مجال تطبيق المبادئ المالية الإسلامية في الميدان المصرفي فنشأت المصارف الإسلامية لتلبي حاجة تطبيق شرع الله في المعاملات فبعد أربع سنوات من إجهاض تجربة بنوك الادخار المحلية تم خلالها تغيير الظروف السياسية القائمة في مصر، عقبها ظهور أول مصرف على أسس إسلامية، هو " بنك ناصر الاجتماعي" بالقاهرة الذي انشأ في 03 ديسمبر 1971 و تم تأسيس البنك في جويلية 1972 و باشر أعماله مع مطلع 1973، بعد ذلك أصبحت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية حقيقة واقعة خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في شهر أوت 1974 الذي اصدر قراره التاريخي بالموافقة على اتفاقية إنشاء" المصرف الإسلامي للتنمية"[19]

ومن ذلك التاريخ و المصارف الإسلامية في تزايد مستمر حتى بلغ عددها 52 مصرفا إسلاميا يطبق شرع الله كما التزم بتطبيق الشريعة الإسلامية عدد من المصارف و المؤسسات المالية فتحت لها فروعا للمعاملات الإسلامية و بذلك يصبح العدد الإجمالي 95 مصرفا وفروعا للمعاملات المالية في عام 1989 كما سنوضحه.

الجدول رقم 2: تطور و ازدياد المصارف الإسلامية حتى عام 1987

السنة	العدد
1971	مصرف واحد إسلامي

1975	ثلاثة مصارف إسلامية
1977	سبعة مصارف إسلامية
1980	خمسة وعشرون مصرفا إسلاميا
1985	اثنان وخمسون مصرفا إسلاميا
1987	خمسة و تسعون مصرفا إسلاميا وفروعا إسلامية لمصارف ربوية

المصدر : جمال لعمارة ، المصارف الإسلامية ، دار النبأ ، 1996، ص46

في عام 1975 تم إنشاء" بنك دبي الإسلامي" الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي إذ تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها، وتبعه في العام 1977 وعلى نفس المنهج " بنك فيصل المصري" و" بنك فيصل السوداني" و" بيت التمويل الكويتي" و من ثم " البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار " عام 1978.[20]

وافتتحت بعض البنوك التجارية فروعا لها تحمل اسم الفروع الإسلامية تقوم على ذات الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية، هذا وقد أخذ التطور اتجاها آخر فقد قامت بعض الدول الإسلامية و هي السودان و باكستان و إيران بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات لا تتعامل على أساس الفوائد، حيث أصدرت الجمهورية السودانية قانونا شاملا لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي وهو القانون رقم 1993/2 ويتضمن دستور جمهورية إيران الإسلامية في المادة 43 قواعد اقتصادية محددة من بينها منع الربا و الاحتكار، وبناء على ذلك النص الدستوري فقد تم إصدار القانون المصرفي الإسلامي في أول سبتمبر عام 1983 و وضع موضع التنفيذ في 1984/03/12.

وبدأت المحاولات الأولى في دولة باكستان حيث كلف الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق مجلس الفكر الإسلامي بتاريخ 1977/09/29 بإعداد دراسة عن النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث اعتمد المجلس تقرير لجنة الخبراء بتاريخ 1980/06/15 كما قام البنك المركزي بتشكيل عدة لجان عمل وشكلت لجنة من كبار مسئولي البنوك الخمسة المؤممة لاتخاذ الخطوات العملية لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي و قد تم تعديل القوانين ذات العلاقة و من بينها قانون البنوك و قانون الشركات و أصدرت قوانين مختلفة لتوسيع تطبيق العمل المصرفي اللاربوي.[21]

وظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة كجهاز يهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية و توثيق أواصر التعاون بينها و التنسيق أنشطتها و تأكيد طابعها الإسلامي و يعمل على نشر فكرة المصارف الإسلامية ويساهم في إنشائها.[22]

المحور الثاني :التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي

تعتبر أهم التغيرات التي لحقت بالجهاز المصرفي والمالي الماليزي هو بداية العمل منذ 1983 بنظام مصرفي إسلامي جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، وتعتبر التجربة الماليزية في هذا المجال من التجارب الفريدة الرائدة في العديد من النواحي، على النحو الذي سنتناوله فيما يلي:

أولا- تأسيس "بنك إسلام ماليزيا" و بداية العمل المصرفي الإسلامي:

تعتبر تجربة العمل المصرفي في ماليزيا من أقدم التجارب حيث أنشأ في عام 1940 أول صندوق للادخار لا يتعامل بالفائدة ، ورغم أن بداية نشأة البنوك الإسلامية تعود إلى منتصف السبعينات ، إلا أن أول بداية حقيقية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا تعود إلى عام 1983 مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي و تأسيس أول بنك إسلامي ماليزي هو" بنك إسلام ماليزيا بزهاد "Bank Islam Malaysia Bezhad" الذي استمر طيلة عشرة سنوات بمفرده تقريبا يمثل المحور للعمل المصرفي هناك .

هذا و قد تم إنشاء البنك بناء على مبادرة حكومية حيث قام رئيس وزراء ماليزيا نتيجة مساعي بعض المؤسسات و الشخصيات الماليزية بتشكيل لجنة وطنية للبنك الإسلامي في 1981/08/30 وتمخض الأمر في النهاية عن صدور" قانون العمل المصرفي الإسلامي Banking Act Islamique " و الذي بدأ سريانه في 1983/04/07 ، وتم بموجبه استحداث مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.[23]

وعند تأسيس البنك اقتصر الإسهام في البداية وفقا لتوصية اللجنة المذكورة على الحكومة المركزية والجهات الحكومية المحلية وبدأ البنك في عملياته في 01 / 07 / 1983 بفرع واحد في العاصمة كوالالمبور.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن أثبت " بنك إسلام ماليزيا بزهاد " أنه مؤسسة مصرفية فاعلة حيث امتد نشاطه بسرعة في جميع أنحاء ماليزيا و بعد أن بدأ بفرع واحد في العاصمة كوالالمبور في عام 1983. أصبح له شبكة تضم 52 فرعا بنهاية 1993

هذا وقد ارتفعت قيمة إجمالي موارد هذا البنك من 171 مليون رنجت ماليزي 66.4 مليون دولار) في نهاية عام 1983 . لتصل نحو بليوني رنجت ماليزي (778 مليون دولار) بنهاية شهر يونيو1993. شكلت الودائع فيها ما قيمته 1.6 بليون (623 مليون دولار) أي ما نسبته 80٪ من إجمالي الموارد. و ازدادت قيمة عمليات التمويل التي قام بها هذا البنك من41 مليون رنجت (16 مليون دولار) في نهاية 1983 لتبلغ 1.1 بليونا (428 مليون دولار) بنهاية شهر ديسمبر 1993.[24]

وعلى صعيد الانضباط المصرفي يلتزم " بنك إسلام ماليزيا بزهاد " بالقواعد التنظيمية ذاتها المفروضة على البنوك الأخرى التقليدية حيث يلتزم بما يلي:

- حد أدنى من رأس المال المرجح بالمخاطر نسبته 8 ٪.
- نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي الماليزي 8.5 ٪.
- نسبة سيولة أولى (أصول سائلة) 10 ٪.
- نسبة سيولة ثانية (أصول سائلة) 5 ٪.

ثانيا/: قيام السوق النقدي الإسلامي في ماليزيا

إن قيام نظام نقدي إسلامي أو تقليدي متكامل يستلزم توافر ثلاثة عناصر أساسية هي:

- توفر عدد كبير من المؤسسات المصرفية.
- توفر تشكيلة واسعة من الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية.
- وجود سوق إسلامي للمعاملات فيما بين البنوك.

ثالثا- توسيع قاعدة الخدمات و الأدوات المصرفية الإسلامية :

مع بداية عام 1992 نجح البنك المركزي الماليزي في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية ، وذلك بعد أن نجح في عام 1991 في إدخال أداتين مصرفيتين إسلاميتين

جديدتين هما الكمبيالات الإسلامية المقبولة و التسهيلات الخاصة بعمليات إعادة التمويل الإسلامي لائتمان الصادرات، وبالتالي تحقق أحد العناصر الثلاثة المطلوبة لإقامة نظام نقدي إسلامي متكامل، ونحاول الآن أن نلقي بعض الضوء على أهم الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة في ماليزيا على النحو التالي :

الجدول رقم 03 : الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة في ماليزيا

اسم الخدمة أو المنتج	المفهوم الإسلامي لها
1- الحساب الجاري	الوديعة أو الضمانة
2- حساب الادخار أو التوفير	الوديعة أو الضمانة
3- حساب الاستثمار العام	المضاربة
4- حساب الاستثمار الخاص	المضاربة
5- الاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومية	الوكالة أو المضاربة أو البيع بالثمن الآجل
6- الاستثمار في الأسهم / تمويل الأسهم	الوكالة أو المضاربة أو البيع بالثمن الآجل
7- تمويل السكن	البيع بالثمن الآجل
8- تمويل شراء المركبات	البيع بالثمن الآجل أو الإجارة ثم البيع
9- تمويل رأس المال العامل	المرابحة
10- تمويل المشاريع	المضاربة أو المشاركة
11- تمويل اقتناء الأصول	البيع بالثمن الآجل
12- إعادة تمويل ائتمان التصدير الإسلامية	
- قبل الشحن	المرابحة ، بيع الدين
- بعد الشحن	بيع الدين
الكمبيالات (الصكوك) المقبولة الإسلامية	
- الواردات / المشتريات	المرابحة ، بيع الدين
- الصادرات / المبيعات	بيع الدين
13- تسهيلات خطابات الاعتماد	الوكالة أو المرابحة أو المشاركة
14- ضمان الشحن	الكفالة
15- خطابات الضمان	الكفالة
16- تسهيلات السحب على المكشوف	القرض الحسن
17- التأجير	الإجارة
18- ضمان السندات الإسلامية	الإجارة
19- عمليات الأوراق التجارية	الأجر / الوكالة
20- القروض الخيرية	القرض الحسن
21- سندات كاجاماس للمضاربة ابتداء من مارس 1991	المضاربة / بيع الدين

المصدر: أسامة محمد أحمد القولي تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، دراسات اقتصادية، العدد2 1421/2000، ص 76

أ /توسيع قاعدة المشاركين في العمل المصرفي الإسلامي

بحث البنك المركزي الماليزي في ثلاثة خيارات تؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية: وقد تمثل الخيار الأول في السماح بانشاء مصارف إسلامية جديدة. وتمثل الخيار الثاني في السماح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية مستخدمة بنيتها الأساسية القائمة وفروعها العاملة.

الخيار الثالث قد تمثل في السماح للمؤسسات المالية التقليدية القائمة بانشاء مؤسسات تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

وبعد القيام بدراسة شاملة للعوامل المختلفة اختار البنك المركزي الماليزي الخيار الثاني فقد رأى أن هذا الخيار يوفر أكثر الوسائل فعالية وكفاءة لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية، بأقل تكلفة، وأقصر مدة زمنية.[25] وبناء عليه فقد تم إعداد نظام يسمح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية وبدأ تطبيقه اعتبارا من1993/03/04 كمشروع رائد، أطلق عليه اسم "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد " Interest – Free Banking scheme وبموجب هذا النظام فإن لكل البنوك التجارية و بنوك الاستثمار وشركات التأمين حق المشاركة فيه ، كما يجوز إشتراك بيوت الخصم في النظام المذكور في مرحلة لاحقة .

وجدير بالذكر أن النظام شمل أكبر ثلاثة بنوك تجارية محلية وهي:" ملاين بانكينج بزهاد"و" بنك بوميبوترا ماليزيا بزهاد "و" يونايتد ملاين بانكينج كورب وريش بزهاد"، ولم يواجه أي معوقات خلال المرحلة الأولى، وقد بدأت المرحلة الثانية لنظام العمليات المصرفية بدون فوائد في 21 أوت 1993 حيث التحق بالنظام عشر مؤسسات مالية أخرى ، علما بأنه في نهاية شهر ديسمبر 1993 كانت إحدى وعشرون مؤسسة مالية قد حصلت على موافقة البنك المركزي لتقديم تسهيلات مصرفية إسلامية و تتكون تلك المؤسسات من: بنك إسلام ماليزيا بزهاد وعشرة بنوك تجارية وثمان شركات تمويل وبنكين للاستثمار والأعمال.[26]

1- إقامة أول سوق إسلامي للمعاملات بين البنوك

تم إنشاء سوق نقدي إسلامي في الجهاز المصرفي والمالي الماليزي اعتبارا من01/03/ 1994 ويغطي هذا السوق المعاملات التالية:

- التداول فيما بين البنوك الإسلامية في الأدوات المالية الإسلامية.

- الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك

- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك ويعتبر هذا السوق بمثابة أول سوق نقدي إسلامي من نوعه في عالمنا المعاصر.

أ- تداول الأدوات المالية الإسلامية

يسمح لبنك إسلام ماليزيا B I M والمؤسسات المالية المشتركة في نظام العمليات المصرفية بدون فوائد، تداول الأدوات المالية الإسلامية (مثل شهادات الاستثمار الحكومية والقبولات المصرفية الإسلامية وغيرها) فيما بينها وسوف يتم استحداث أدوات إسلامية أخرى.[27]

ب- الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك

يقصد بالاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك استطاعة أي بنك من بنوك نظام العمليات المصرفية بدون فوائد أن يستثمر فائض أمواله في بنك آخر من بنوك النظام يكون لديه عجز وذلك على أساس المضاربة (المشاركة في الربح) وخصائص هذه الآلية كما يلي:

1- فترات الاستثمار تتراوح من يوم إلى اثني عشر شهرا.

2- الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار هو 50000 رنجت ماليزي (9.5 ألف دولار).

3- تعتمد نسبة المشاركة في الربح على مدة الاستثمار كما يلي:

- للفترات التي تقل عن أو تعادل شهرا واحدا، تكون نسبة المشاركة في الربح 70: 30 (أي 70٪ لصاحب رأس المال).

- للفترات التي تزيد عن شهر وتقل عن ثلاثة أشهر تكون نسبة المشاركة في الربح 80: 20 (أي 80 ٪ لصاحب رأس المال)

- للفترات التي تزيد عن ثلاثة شهور تكون نسبة المشاركة في الربح 90: 10(أي90%

وفيما يلي المعادلة الخاصة باحتساب مبلغ الربح الذي يجب دفعه لصاحب المال:

$$س = \frac{ل \times ر \times م \times ك}{36500}$$

س: مبلغ الربح (بالعملة المحلية) الذي يستوجب دفعه لصاحب رأس المال .

ل: أصل المبلغ المستثمر.

ر: معدل الربح الإجمالي (نسبة مؤوية سنوية) قبل التوزيع لاستثمارات البنك المتلقي والتي يكون أجل استحقاقها سنة واحدة.

م: عدد أيام مدة الاستثمار.

ك: نسبة المشاركة في الربح.

ثم قام البنك المركزي الماليزي في المرحلة الثانية بتحرير نسبة المشاركة في الربح.[28]

ج- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك

أدخل البنك المركزي الماليزي نظاما جديدا للمقاصة لـ " بنك إسلام ماليزيا BIM" ولوحدات البنوك التجارية المشتركة في نظام العمليات المصرفية بدون فوائد ويعرف هذا النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك **(I ICCS) Islamic interbank cheque cleaning system** وبموجب هذا النظام فإنه اعتبارا من 1994/01/03 تم فصل الشيكات الخاصة بهذه المؤسسات عن الشيكات التقليدية لأغراض المقاصة . ويقوم هذا النظام على أساس مبادئ الوديعة و الوكالة و المضاربة[29].

2 – تقييم تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا

رغم أنه من المبكر جدا تقييم النظام الماليزي الجديد إلا أنه من الضروري التعرض لبعض الجوانب التي عكسها هذا التطور الرائد في مجال العمل المصرفي الإسلامي ومن حيث المبدأ وبعد تسعة أشهر فقط من بداية تطبيق النظام الجديد في 1993/03/04، بلغت قيمة إجمالي مبالغ الودائع والمودعة لدى " بنك إسلام ماليزيا بزهاد " و المؤسسات التابعة للنظام بنهاية شهر ديسمبر عام 1993 نحو 2.5 بليون رنجت ماليزي (798 مليون دولار) منها 1.801 بليونا (701 مليون دولار) لدى "بنك إسلام ماليزيا بزهاد" و249 مليون رنجت (97 مليون دولار) لدى باقي مؤسسات النظام كما بلغ عدد أصحاب الحسابات في 31 /1993/12 نحو 522087 منهم 476230 أصحاب حسابات لدى " بنك إسلام ماليزيا بزهاد " و 45087 أصحاب حسابات لدى باقي مؤسسات النظام وكذلك فقد بلغ عدد فروع المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية

إسلامية 630 فرعا منها 52 فرعا لبنك "إسلام ماليزيا بزهاد" في حين بلغ إجمالي عدد الفروع للمؤسسات المالية التابعة للنظام 578 فرعا.[30]

يحسب لماليزيا فضل الريادة في الإقدام على إقامة أول سوق نقدي إسلامي للمعاملات فيما بين البنوك موضع التنفيذ وذلك بعد الاستكمال التدريجي المخطط لعناصره الضرورية وبالتالي فهي أسهمت إسهاما كبيرا في حل المشكلة الرئيسية التي كانت ولا زالت تؤرق بال المصرفيين الإسلاميين، وبصفة خاصة القائمين على إدارة المؤسسات المصرفية الإسلامية ألا وهي كيفية استثمار فائض السيولة أو تغطية العجز الطارئ بالسيولة مع غياب سوق نقدي كفء فعال، وبالتالي فقد فتحت ماليزيا الطريق أمام الكثير من الدول الأخرى لكي تقدم وتحذوا حذوها، خاصة تلك الدول التي توجد بها مؤسسات مصرفية إسلامية تمارس عملها بصورة محدودة بجوار القطاع المصرفي التقليدي المهيمن.

المحور الثالث: العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي

إن توجه العالم يسير نحو العولمة حيث لا حدود و لا قيود ومع أن هذه العولمة متعددة المظاهر إلا أن العولمة الاقتصادية هي الأبرز والمسلمون يواجهون هذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية مع مواكبة واقع قائم وهو وجود تكتلات اقتصادية كبرى كأوروبا والولايات المتحدة، وفي المقابل تعيش الدول العربية و الإسلامية تباعد كبير، كل ذلك يفرض على الأمة الإسلامية، على كافة الأصعدة تحديات خطيرة، ويقع على عاتق البنوك الإسلامية تحديات كبيرة تتطلب إعمال التطوير اللازم لملاحقة تلك المستجدات من دون الخروج على طبيعة عملها والأسس التي قامت عليها.

أولا: الانعكاسات السلبية للعولمة على العمل المصرفي الإسلامي

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية، والتي لا تزال غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظرا لمحدودة أحجامها وضعف إمكاناتها الاقتصادية، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع المصارف الأجنبية، ولم تجد المصارف الأجنبية صعوبة في خطف العمليات التمويلية الضخمة من أفواه المصارف المحلية، التقليدية والإسلامية، وذلك بسبب فارق الإمكانات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة. إن وجود المصارف الأجنبية داخل الدول التي توجد فيها المصارف الإسلامية يمكن المصارف الأجنبية من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها

نتيجة سرعة اتخاذ القرار دون مراعاة لضوابط تلتزم بها المصارف الإسلامية، فيما تحتاج المؤسسات المالية والمصرفية في الغالب لوقت كاف حتى يتم تدارس الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية مما يتطلب التفرغ الكامل للهيئة لتكون على صلة دائمة. إن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الإسلامية مما يضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية.

ثانيا: الانعكاسات الإيجابية للعولمة على العمل المصرفي الإسلامي

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يعمل على رفع كفاية وفعالية المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية لإتيان:

- تطوير الأساليب والممارسات المصرفية باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم.
- التعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية والاستفادة من تراكم الخبرة لدى المصارف الأجنبية.

يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من المعاملة بالمثل وطلب الحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة في دول المصارف الأجنبية، سواء بإنشاء مصارف كاملة أو فروع لها مما يوصل فكرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الدول المتقدمة ويأتي دور الوعي الإسلامي في نشر الفكر السليم مما يعزز دور الإسلام وحضارته في قيادة العالم.

إن الحملة الغربية المنظمة على المصارف الإسلامية ورغم انعكاساتها السلبية، لها انعكاسات إيجابية على صعيد تنمية المصارف الإسلامية وتغذيتها برؤوس أموال عائدة، كان يجري استثمارها في المصارف وأسواق المال الغربية خاصة، وتزداد الإيجابية إذا ما أحسنت المصارف الإسلامية استحداث أدوات استثمارية أكثر فاعلية وأغرت القطاع الخاص العربي والإسلامي في توظيف أمواله لديها بتقديم خدمات مصرفية متطورة تنافس الخدمات التي تقدمها المصارف الربوية فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الثروات التي يستثمرها خواص خليجيون في الخارج حوالي 1200 مليار دولار.[31]

ثالثا: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية و كيفية مواجهتها

1- التحديات الداخلية :

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشريعية :

وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، و بين تلك الهيئات الشرعية و علماء المسلمين، ويلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية و للأسف تعيش مع تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها مما يصل إلى درجة التساهل و التفريط.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية:

عدم اعتراف البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يتلاءم مع عمل المصارف الإسلامية.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الاقتصادية :

منع المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة و تملك العقارات و المعدات واستئجارها و تأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم عملها و ندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية كما أن فرض الضرائب المرتفعة و عوائدها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال و فوائد البنوك التقليدية.[32]

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشغيلية:

إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة و هو ما لا يتفق مع منهجها، ومن التحديات في هذا المجال: زيادة و تنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمار جديدة و متنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الإدارية:

افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان و مشاكل نسب الاحتياطات و السيولة و التنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الأخرى.

2- التحديات الخارجية :

هناك جملة من التحديات تواجه المصارف الإسلامية، يمكن تلخيصها في الآتي:[33]

التكيّف مع البيئة الخارجية التي تتجه نحو العولمة: لا بد أن تنهض المصارف الإسلامية بعبء التمهيد التدريجي للتكيف مع اتجاه عولمة الاقتصاد، وأن تتعاون فيما بينها لتفادي الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، وأعتقد أن نجاح عمليات الاندماج وإطلاق السوق المالية الإسلامية الدولية، وتطبيق معايير الرقابة والمحاسبة الإسلامية سيساهم بفعالية في التكييف السليم دون خسائر.

أ- المنافسة الكبيرة من المصارف التقليدية: ويتطلب دفع هذا التحدي أن تعمل المصارف الإسلامية على تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية؛ فلا تكتفي بأن تكون مجرد أوعية لتلقي الأموال، بل أدوات لاستثمارها، الأمر الذي يستدعي أن تعمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى على إنتاج منتجات جديدة تكافئ منتجات المصارف التقليدية وتتفوق عليها، وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية.[34]

ب- القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه: ولمواجهة التحدي الماثل في هذا المجال يتعين على المصارف الإسلامية أن تستخدم أفضل الوسائل لإدارة المخاطر والائتمان وتقلبات الأسعار في الأسواق، وهناك من يرى ضرورة قيام وكالة إسلامية عالمية متخصصة في تقييم المخاطر وإدارتها فيما بين المصارف الإسلامية.[35]

الخاتـــــمة:

لقد حققت البنوك الإسلامية تقدما واضحا ،أبرزت للعالم فكرا مصرفيا جديدا ،رغم الصعاب التي تواجهها كونها تنشط في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والتشريعات والأنظمة ، واتضح أن البنوك الإسلامية تواجه العديد من التحديات التي تخفض من قدرتها عن القيام بدورها الاقتصادي ،وكذا التحديات العالمية التي يجب التصدي لها لكي تتمكن من التطور والمساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية للعالم الإسلامي .وعليه نقدم مجموعة من المقترحات العملية

للبنوك الإسلامية التي نراها ضرورية لنجاح البنوك الإسلامية في وظيفتها وهي :

– تحتاج البنوك الإسلامية الى خبرات وإطارات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي وهذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال استحداث معاهد وكليات خاصة في تدريس مناهج العلوم البنكية الإسلامية .

– نظرا لكون البنوك الإسلامية تعمل في ظل قوانين كثيرة مما أدى الى عرقلة نشاطها وعليه اصبح من الضروري حماية هذه المصارف بتعديل بعض القوانين السارية المفعول وإضافة قوانين أخرى .

– تغيير تعامل البنك المركزي مع البنوك التقليدية مما يستدعي معاملتها بطريقة مختلفة عن تلك التي يتعامل بها البنك المركزي معها .

– إن الجو التنافسي الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية بكل ما يحمله من متغيرات يظطرها الى البحث والتجديد والابتكار المستمر من أجل مواكبة التطور السريع في مجال الخدمات المصرفية ويتم ذلك بالتطوير والإبداع وابتكار أدوات وخدمات مصرفية تتلاءم مع خيارات واذواق العملاء من جهة وتتلاءمع طبيعة الشريعة الإسلامية من جهة أخرى ولايتم ذلك إلا من خلال التعاون بين هذه البنوك وذلك عن طريق إقامة سوق مالي فيما بينها .

الهوامش:

[1] Islamic Finance Gears Up Mohammed El Qorchi موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/20

[2] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، 1996، ص: 48

[3] فايزة اللبان، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار اليمن، 2002، ص: 48

[4] محمود الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، WWW.Balagh.com-موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14

[5] جمال الدين عطية نحو فهم نظام البنوك الإسلامية- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 11/15/ 2005

[6] فايزة اللبان، مرجع السابق، ص ص: 52، 53

[7] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 37

[8] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 38، 39

[9] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 38، 39

[10] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 38، 39

[11] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 38، 39، 40

[12] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 38، 39، 40

[13] محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، هاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص ص: 69، 67

[14] محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، هاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص ص: 69، 67

[15] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 98

[16] محمد سحنون مرجع سابق، ص:98

[17] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص: 44، 45

[18] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص: 44، 45

[19] فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص ص ص: 23، 24، 25

[20] فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص ص ص: 23، 24،25

[21] فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص ص ص: 23، 24، 25

[22] فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص ص ص: 23، 24، 25

[23] أسامة أحمد محمد القولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، دراسات اقتصادية، ع 2، 1421/2000، ص: 67، 68

[24] أسامة أحمد محمد القولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، دراسات اقتصادية، ع 2، 1421/2000، ص: 67، 68

[25] أسامة أحمد محمد القولي، مرجع سابق، ص ص ص: 79، 80، 81

* محمد شريف بشير- المصارف الإسلامية، الحلم يتحقق- إسلام أون لاين- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14

[26] أسامة أحمد محمد القولي، مرجع سابق، ص ص ص: 79، 80، 81

* محمد شريف بشير- المصارف الإسلامية، الحلم يتحقق- إسلام أون لاين.- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14

[27] أسامة أحمد محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص ص: 79، 80، 81

* محمد شريف بشير- المصارف الإسلامية، الحلم يتحقق- إسلام أون لاين.- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14

[28] أسامة أحمد محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص ص: 82، 83، 84

[29] أسامة أحمد محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص ص: 82، 83، 84

[30] أسامة أحمد محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص ص: 82، 83، 84

[31] علاء الدين الزعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي، 2000، ص: 8 – موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14.

[32] علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص: 10

[33] أوصاف أحمد طارق خان، منور إقبال ،التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، – مطبوعة.- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14.

[34] عبد العزيز عزي، المصارف الإسلامية و العولمة.- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 11/14/ 2005

[35] محمد لجاة الله صدقي، المصارف الإسلامية، المبدأ و التصور و المستقبل- مجلة الاقتصاد الإسلامي- جدة- السعودية- موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم 2005/11/14.